الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية

منشور عدد 15 بتاريخ 20 نوفمبر 2019

من وزير الشؤون المحلية والبيئة

إلى

السادة الولاة ورؤساء البلديات

الموضوع : حول متابعة تنفيذ إجراءات تخفيف العبء الجبائي بعنوان المعلوم على العقارات المبنية ومعالجة بعض الإشكاليات التطبيقية.

المرجع : - الفصل 72 من القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 2018/12/27 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019.

- منشورنا المؤرخ في 2019/01/07.
- المنشور المشترك عدد 8 المؤرخ في 2019/06/17.

المصاحيب : كشف في الإجراءات الواجب إعتمادها.

وبعد، في إطار متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبئ الجبائي وإستحثاث البلديات على التعبئة القصوى لمواردها الجبائية بهذا العنوان **قبل إنقضاء أجل 31 ديسمبر 2019** من السنة الجارية بإعتباره آخر أجل للإنخراط في الإجراءات المعتمدة في الغرض، نظمت المصالح المعنية بالوزارة وبالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية ملتقيات إقليمية تحسيسية في هذا الخصوص **لفائدة الإطارات البلدية المكلفة بالجباية المحلية** وذلك خلال **شهر أكتوبر 2019** بكل من **صفاقس والقيروان وتونس.**

وقد تم تسجيل عدد من الإشكاليات المرتبطة بتطبيق الإجراءات المتعلقة بتخفيف العبئ الجبائي بعدد من البلديات أهمها :

- عدم إقبال المتساكنين بالقدر الكافي على الانخراط في إجراءات تخفيف العبئ الجبائي.
- عدم استكمال تركيز أو تحيين منظومة التصرف في موارد الميزانية.
- نقص الموارد البشرية بمصالح الجباية بالبلديات والقباضات المالية المكلفة بحسابيتها.
- عدم البت في الإعتراضات المقدمة من قبل المتساكنين الراغبين في الانخراط في إجراءات العفو الجبائي بالسرعة المطلوبة.
- عدم البت في ملفات الطرح بالسرعة المطلوبة لتمكين المواطنين من تسوية وضعيتهم الجبائية.
- ضعف الإلمام بالإجراءات الواجب اعتمادها لتدارك الإغفالات المسجلة على مستوى الإحصاء وكيفية إستخلاص المبالغ المستوجبة وإدراجها بالميزانية.

ولغاية **تلافي الإشكاليات** سابقة الذكر تجدون ضمن هذا كشفا يتضمن أبرز الإشكاليات المطروحة والحلول العملية المقترحة لتداركها.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية بإعتبار ضيق الآجال المتبقية من الفترة المحددة للإنتفاع بإجراءات تخفيف العبئ الجبائي، فان السادة رؤساء البلديات مدعوون للحرص على تطبيق مقتضيات هذا المنشور.

والسّـــــــلام

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار المرامي